

Distr.: General  
10 August 2017  
Arabic  
Original: English



الدورة الثانية والسبعون

البند ٥٣ من جدول الأعمال المؤقت\*

وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين  
الفلسطينيين في الشرق الأدنى

## النازحون نتيجة لأعمال القتال التي نشبت في حزيران/يونيه ١٩٦٧ وأعمال القتال التالية

تقرير الأمين العام

موجز

طلبت الجمعية العامة في قرارها ٩٢/٧١ إلى الأمين العام أن يقدم إليها، بعد التشاور مع المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ القرار المتعلق بالنازحين نتيجة لأعمال القتال التي نشبت في حزيران/يونيه ١٩٦٧ وأعمال القتال التالية.

ويتعلق هذا التقرير بالمراسلات التي جرت بين الأمين العام والممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة بشأن الإجراءات التي اتخذتها حكومة إسرائيل تنفيذاً لأحكام القرار ذات الصلة. وهو يعرض أيضاً المعلومات التي أتاحها المفوض العام للأمين العام عن عودة اللاجئين المسجلين لدى الوكالة إلى الضفة الغربية وقطاع غزة من الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان.



١ - هذا التقرير مقدم عملاً بالقرار ٩٢/٧١، الذي طلبت فيه الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم إليها، بعد التشاور مع المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ القرار.

٢ - وفي ١٩ أيار/مايو ٢٠١٧، وجّه الأمين العام مذكرة شفوية إلى الممثلين الدائمين للدول الأعضاء، بمن فيهم الممثل الدائم لإسرائيل، نبههم فيها إلى مسؤوليات الإبلاغ المسندة إليه بموجب القرارات من ٩٢/٧١ إلى ٩٤/٧١، وطلب منهم إخطاره بأي خطوات تكون حكوماتهم قد اتخذتها، أو تعتزم اتخاذها، تنفيذاً للأحكام ذات الصلة من القرارات المذكورة.

٣ - وفي مذكرة شفوية مؤرخة ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٧، ردت البعثة الدائمة لإسرائيل على النحو التالي: تتشرف البعثة الدائمة لإسرائيل لدى الأمم المتحدة بأن تشير إلى المذكرة المتعلقة بالقرارات من ٩٢/٧١ إلى ٩٤/٧١ التي اتخذتها الجمعية العامة في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، في إطار بند جدول الأعمال المعنون "وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى".

وقد قررت إسرائيل، مرة أخرى، التصويت ضد هذه القرارات بسبب دافعها السياسي الواضح، ولأنها تمثل وجهة نظر جهة واحدة لا تعكس الحقيقة القائمة على أرض الواقع.

وتؤيد إسرائيل الأنشطة الإنسانية التي تقوم بها "وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى"، "تمشياً مع الولاية الأصلية والأساسية المنوطة بها، وهي مساعدة اللاجئين والاضطلاع ببرامج الإغاثة والتشغيل المباشرة.

ومع ذلك، فإن إسرائيل لا تزال تشعر بقلق عميق إزاء استمرار الوكالة في استخدام الأموال المخصصة للأغراض الإنسانية في أغراض الدعوة. وتشعر إسرائيل بالانزعاج من استمرار الوكالة في تقديم سرد أحادي الجانب عن النزاع في منطقتنا، مستخدمة اللاجئين كوسيلة رئيسية لتحقيق هذا الهدف.

فبدلاً من التركيز على الإغاثة والمساعدة الإنسانية، تعتمد الأونروا على الترويج لجدول أعمال سياسي مثير للجدل. ومن الأمثلة على ذلك حملات الوكالة الاستباقية لدعم ما يُسمى "حق العودة" لملايين الفلسطينيين. لكن مسألة اللاجئين الفلسطينيين لم يتم الاتفاق عليها بين إسرائيل والفلسطينيين ولا يمكن حلها إلا عن طريق المفاوضات الثنائية المباشرة بين الطرفين. ومن غير المقبول بالنسبة لوكالة تابعة للأمم المتحدة أن تروج فعلياً لجدول أعمال طرف واحد من طرفي النزاع. فأنشطة الدعوة التي تضطلع بها الأونروا في هذا الصدد غير لائقة، وتقوض الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل سياسي.

ومن دواعي الأسف أننا شهدنا على مر السنين أمثلة عديدة على سوء سلوك الأونروا وموظفيها، إلى جانب استخدام الوكالة التمويل الإنساني لأغراض الحملات السياسية.

فقد تبين مؤخراً أن ثمة موظفين في الأونروا يوجدون ضمن صفوف حماس، المُصنّفة دولياً بأنها منظمة إرهابية. ففي شباط/فبراير ٢٠١٦، كشفت السلطات الإسرائيلية عن أن رئيس اتحاد موظفي الأونروا في قطاع غزة ومدير مدرسة البنين الابتدائية للأطفال اللاجئين

التابعة للأونروا، سهيل الهندي، قد ائْتُخِبَ عضواً في المكتب السياسي لحماس. وهذا هو نفس الشخص الذي أوقفته الأونروا عن العمل في عام ٢٠١١ بعد ما اجتمع مع زعيم حماس، إسماعيل هنية. ولم يستمر إيقاف الهندي عن العمل سوى ثلاثة أشهر، وبعدها سُمِحَ له بالعودة إلى وظيفته السابقة. وبالمثل، أفادت التقارير أن محمد الجماسي، رئيس الإدارة الهندسية في الأونروا، قد تم انتخابه أيضاً عضواً في المكتب السياسي لحماس.

وفي البداية، انكرت الأونروا الادعاءات الموجهة ضد موظفيها. ولم توقف الأونروا الهندي والجماسي عن العمل إلا بعد أن جرت مواجهتها بأدلة قاطعة على ارتباطهما الإرهابي، ولم تقدم الوكالة أي معلومات إضافية عن ظروف فصلهما. وعلاوة على ذلك، لم يؤكد المفوض العام للأونروا، خير فصل الهندي إلا عندما سألته بعثة إسرائيل لدى الأمم المتحدة عن الحادث علناً. وحتى حين ذلك، حاول المفوض العام للأونروا أن يخفف من حجم الجرم، مدعياً أن الهندي قد فُصل لأنه "ترشح لمنصب انتخابي".

وليس ذلك إلا مجرد مثالين حديثين على سوء سلوك الأونروا. فموظفو الوكالة كثيراً ما شاركوا في أعمال شنيعة، بما في ذلك الدعوة في وسائل التواصل الاجتماعي إلى ارتكاب أعمال عنف ضد الإسرائيليين.

والدلائل التي تشير إلى أن موظفي الأونروا يعملون باسم حماس، في حين يحرض بعضهم الآخر على العنف، تثير تساؤلات خطيرة بشأن إجراءات المراقبة والتحقق في الوكالة. وعلى الأونروا أن تتحمل المسؤولية عن أي سوء سلوك من جانب موظفيها والمتسبين إليها وأن تتمسك بمعايير المساءلة والشفافية اللازمة. ويجب على الوكالة أن تجري تحقيقات شاملة في جميع حالات الاشتباه في انتهاك موظفيها لمعايير السلوك التي تأخذ بها الأمم المتحدة، وأن تقدم تقريراً علنياً بشأن هذه المسائل في الوقت المناسب.

وثمة أمر آخر أثار قلقنا البالغ في الشهر الماضي، إذ تؤكد أن حماس قد شيدت نفقاً في قطاع غزة لأغراض إرهابية، تحت مدرستين ابتدائيتين متجاورتين تابعتين للأونروا، وهما مدرسة المغازي الابتدائية للبنين - ألف وباء، ومدرسة المغازي الإعدادية للبنين.

ولم يكن اكتشاف هذا النفق، المشيد لأغراض إرهابية تحت غرف الدراسة المخصصة لصغار الأطفال مباشرةً، حادثاً منعزلاً. بل هو أحدث الأمثلة على سلسلة من المحاولات التي تثير قلقاً عميقاً، والتي يستغل فيها إرهابيو حماس أجهزة الأمم المتحدة استغلالاً منهجياً. وليس استغلال حماس الصارخ للهيكل الأساسية المدنية بالأمر الجديد. ففي الواقع، كانت هذه هي طريقة عمل الجماعة الإرهابية أثناء النزاع الذي اندلع في غزة في عام ٢٠١٤. وهذه الأنشطة التي تضطلع بها حماس لا تعرّض سكان إسرائيل وغزة للخطر فحسب، إنما تقوّض إلى حد كبير الجهود المبذولة في غزة على الصعيد الإنساني. ومن المهم للغاية أن تبقى الوكالات المرتبطة بالأمم المتحدة، ولا سيما الأونروا، محايدة وفي مأمن من استغلال التنظيمات الإرهابية لها. وينبغي للأونروا أن تتخذ التدابير المناسبة لضمان ألا تنجح محاولات الإرهابيين لاستغلال مرافقها.

وفي ضوء محاولات حماس المستمرة لاستغلال البنية التحتية المدنية والمساعدة الإنسانية، يساور إسرائيل القلق بسبب عدم اعتراف المفوض العام للأونروا بمسؤولية حماس عن الحالة المتردية في غزة. فقد امتنع، في البيان الأخير الذي أدلى به في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٧ لتقييم الحالة في قطاع غزة، عن الإشارة بأي شكل إلى سيطرة حماس على غزة على مدار عقد كامل وما تحدّثه من أثر ضار على الحالة الإنسانية في قطاع غزة. ومن المؤسف أن المفوض العام لم يدين إساءة استعمال حماس لمرفق الأمم المتحدة وتحويل المعونة الإنسانية لأغراض عسكرية.

ورغم التهديدات الأمنية الخطيرة، تعمل إسرائيل بنشاط على دعم جهود إعادة إعمار قطاع غزة. فمُنذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، مكنت آلية إعادة إعمار غزة المدعومة من الأمم المتحدة من دخول ٨,٢ ملايين طن من أنواع مختلفة من مواد البناء إلى قطاع غزة. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، كان قد تم ترميم ٣٣١ ١٠٢ من أصل ١٣٠ ٠٠٠ وحدة سكنية لحقها الضرر. وتوجد ١١ ٥٠٠ وحدة سكنية جديدة بلغ تشييدها مراحل متقدمة، ومئات غيرها جاهزة للإشغال. والمئات من المشاريع العامة، بما في ذلك المدارس والعيادات الطبية والمساجد والحدايق العامة، قد أنجزت أو هي على وشك الاكتمال.

وينبع التأخير في إعادة الإعمار أساساً من الأعمال التي تقوم بها حماس ونزاعها مع السلطة الفلسطينية. فحماس ترفض السماح للسلطة الفلسطينية بالمحافظة على الأمن وفرض السيطرة المدنية على الجانب الفلسطيني من معابر غزة الحدودية مع إسرائيل ومصر. أما السلطة الفلسطينية، فهي تسعى إلى إضعاف حماس، ويبدو أن هذا يؤثر على وتيرة إنجاز أعمال إعادة الإعمار وعلى نطاقها.

لذلك يجب أن تفي الأونروا بواجبها في توفير بيان حيادي ونزيه يمثل الحالة الحقيقية على أرض الواقع. ويجب ألا تشوه الحقائق وتعرضها لصالح أي سرد سياسي.

إننا ندعو الأونروا إلى أن تعود إلى جدول أعمالها الأصلي كوكالة للإغاثة والأشغال، وأن تمتنع عن أنشطة الدعوة السياسية المتحيزة الأحادية الجانب أو الملاحظات الداعمة للدعاية الفلسطينية.

٤ - وفيما يتعلق بالفقرة ٥ من قرار الجمعية العامة ٩٢/٧١، تلقى الأمين العام من المفوض العام للأونروا المعلومات المتاحة لديه بشأن عودة اللاجئيين المسجلين لدى الوكالة إلى الأرض الفلسطينية المحتلة. ووفقاً لما أُشير إليه في تقارير سابقة عن هذا الموضوع، لا تشارك الأونروا في أي ترتيبات لعودة اللاجئيين، ولا في أي ترتيبات لعودة النازحين غير المسجلين على أنهم لاجئون. وتستند معلومات الوكالة إلى الطلبات المقدّمة من اللاجئيين المسجلين العائدين لتحويل سجلات قيدهم لدى الأونروا من الأردن أو الجمهورية العربية السورية أو لبنان إلى المناطق التي عادوا إليها. وليس لدى الوكالة بالضرورة علم بعودة أي لاجئيين مسجلين لم يطلبوا تحويل سجلات قيدهم. وفي حدود ما تعلمه الوكالة، فقد عاد، في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، من اللاجئيين المسجلين لدى الأونروا، ٢٨٣ لاجئاً إلى الضفة الغربية و ٢٠٤ لاجئين إلى قطاع غزة، من أماكن خارج الأرض الفلسطينية المحتلة. وتحدّر الإشارة إلى أن بعض هؤلاء ربما لم ينزحوا في عام ١٩٦٧، بل في أعوام سابقة أو لاحقة

أو قد يكونون أفراداً من أسرة لاجئ مسجل نازح. وهكذا، وإذا أخذت في الحسبان التقديرات الواردة في الفقرة ٤ من التقرير السابق (A/71/340)، فإن عدد النازحين المسجلين بصفتهم لاجئين والذين تعلم الوكالة أنهم عادوا إلى الأرض المحتلة منذ حزيران/يونيه ١٩٦٧ يبلغ ٣٧٠٩٣ نازحاً. ولا تستطيع الأونروا تقدير العدد الكلي للنازحين العائدين. فهي لا تحتفظ إلا بسجلات اللاجئين المسجلين والأشخاص المسجلين الآخرين<sup>(١)</sup>، بل إن تلك السجلات نفسها، كما ذكر أعلاه، وبخاصة ما يتعلق منها بأماكن وجود اللاجئين المسجلين والأشخاص المسجلين الآخرين، قد لا تكون كاملة.

٥ - وفيما يتعلق بالفقرة ٣ من قرار الجمعية العامة ٩٢/٧١، يجيل الأمين العام إلى تقرير المفوض العام للأونروا عن الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ (A/72/13) وإلى التقارير السابقة للمفوض العام، للاطلاع على البيانات المتعلقة بالمساعدة الجارية التي تقدمها الأونروا إلى النازحين المحتاجين إلى مساعدة مستمرة.

(١) تشير عبارة "الأشخاص المسجلين الآخرين" إلى من لم يكونوا في وقت التسجيل الأصلي مستوفين لجميع معايير الوكالة للإدراج ضمن "اللاجئين الفلسطينيين"، ولكن ثبت أنهم تكبدوا خسائر و/أو مشقة كبيرة لأسباب تتعلق بنزاع عام ١٩٤٨ في فلسطين؛ كما يشمل هذا العدد أشخاصاً ينتمون إلى أسر أشخاص مسجلين آخرين.